فوق الطاولة

د. سعد بساطة

ورحل «دي بونو» صاحب نظرية القبعات السِت!

منذ شهرين (تحديداً يوم ٩ حزيران الماضي).. غادرنا عالم النفس والفيلسوف الشهير «إدوارد دي بونو».. أحد مؤسسي صناعة الفكر في العالم المعاصر.

لم يعد هنالك مجال للشك بأن العمل الجماعي في المؤسسات هو ضرورة في عالمنا الحاضر؛ ولم يعد لشخصية «السوبرمان» وجود إلا في أفلام الخيال العلمي!

كلنا يعلم أن وضع الشخص المناسب – لمؤهلاته ورغباته – في العمل الذي يتوافق معه يجعله يبدع؛ والعكس صحيح؛ ففرض موقع بعيد عن شخصيته يجعله يفشل؛ لنتصور أن شخصاً ما (أ) يحب الاحتكاك مع الناس والحديث إليهم ذو موهبة في الإقناع مفرز لقسم الدراسات في شركة ما؛ وأن زميلاً له (ب) خجولاً ومنطوياً موضوع في قسم تلقي شكاوى الزبائن؛ بهذا الفرز الخاطئ نكون قد حوّلنا جو العمل إلى جحيم؛ بالنسبة لكل من (أ) و(ب)؛ وفشلّنا قسم الدراسات وقسم شكاوى الزبائن؛ ما ينعكس على سمعة الشركة وإنتاجيتها؟!

ولكن السؤال هنا: كيف نضع الشخص في مكانه المناسب؟ ببساطة نخضعه لمقابلة دقيقة وفحوص استقرائية؛ نحدد لون قبعته (مزايا شخصيته).

وهذا ما عرضه دي بونو ضمن نظريته ((قبعات التفكير ذات الألوان الستة)) عام ١٩٩٢؛ فوصف شخصية الموظف من خلال لون القبعة – الوهمية– التي يرتديها؛ وأضفى للتقييم أهمية كبرى لرفع إنتاجية الأقسام المختلفة مؤسساتياً.

للفكر صناعة قائمة على علم له أصوله وضوابطه ومحرماته.. علم لا يجترئ عليهِ إلا مدعٍ.. ولا يستخف بضروره إلا جاهل.

سطّر دي بونو ما يقارب مئة كتاب تلح على ضرورة التعلم والتفكير والإبداع ضمن إطار فريق العمل؛ كي يبنى القرار على بيئة صحيحة وثابتة قبل اتخاذه، فالتفكير قبل كل شيء هو في الأصل فريضة تتوجب على كل إنسان قدر وسعه.

كتب الرجل في «التفكير الإبداعي» الذي يهدف لتنقية عملية التفكير ذاتها من التشوش والتداخل بين المنطق والعاطفة.. فيما عُرف بنظرية «القبعات الست».

وعليه فقد تحدثنا في غير موضع عن احتياجنا لعقل جديد ولعقد جديد.. ليس إقلالاً من جهد مجتهد أو طعناً في إخلاص ظاهر نيات أحد.. ولكن لبداهة أن الاجتهاد وحده ليس عاصماً من الخطأ.. وأن ما فَسد به شأن الأمس لن يصلح به شأن اليوم أو الغد.

والأهم لأن التعامل مع تحدياتنا المصيرية بعقل المأزوم، بالتكيف مع المُتاح مهما نُدر والتقزّم حيال الأسقف مهما تدنّت، والانكفاء أمام الحدود مهما تقلّصت.. لن ينهي أزمة أو يستشرف مساراً نحو مستقبل أو ينتصر على تحد قائم.

كيف لنا به.. وقد تدركنا من درك تأثيم الصدر بالقلق.. إلى تأثيم حق الصمت ذاته..!!

كيف لنا به.. وجل الجهد كأنه قد انصرف ليس فقط إلى محاصرة الوعي الجمعي وتشتيته والتدليس عليه.. وليس فقط إلى إقصاء دوره وأثره.. بل إلى إخصاء العقل الجمعي بالأساس.. ونزع قدرته على الحياة والفعل والجدوى..!

بالختام؛ لن يكون لنا هذا العقل الجديد إلا بنخبة مستقبل، وإن تغضب من تدني الحاضر، لا تُسجن في غضبها.. وإن تشعر بالعجز واليأس حيناً، لكنها توقن أن العجز واليأس ليسا قدراً.. تعرف أن إزاحة تدني الواقع وعواره ضرورة، ولكن تعرف أكثر أن بناء ما بعد الإزاحة هو طريق المستقبل الأولي بالاستشراف وبالعمل عليهِ.

عودة إلى «دي بونو».. الذي كرّس عُمره البحثي والمهني لكي يصل بقضية الحوار إلى جدوى مبنية على فكر متزن غير مشوش.. «دي بونو» الذي وإن كان له سبق واحد في العلم فيكون في تأصيل أن الحوار الجمعي هو مؤسسة قائمة على العلم وليس تزاحم مشاعر ومفردات قبل أن يستحيل تراشقاً بهما..

ولنجرب في ذلك قبعات الرجل الست.. بل لنجرب قبلها العلم في المطلق.. أظنه سيفلح..!

٩٨,٥ بالمئة معدل تنفيذ خطة الإقراض في المصرف الزراعي

٣٥,٧ مليار ليرة أقرضها الزراعي للفلاحين منذ بداية العام

عبد الهادي شباط

صرح مدير عام المصرف الزراعي إبراهيم زيدان لـ«الوطن» أن المصرف منح عبر فروعه قروض منذ بداية العام الجاري حتى نهاية شهر تموز الفائت بقيمة ٤٣٨,٧ مليار ليرة وهو ما يمثل معدل تنفيذ نحو ٩٨,٥ بالمئة من خطة الإقراض للعام ٢٠٢١ وأن الإقراضات توزعت على ٣٥,٧ مليار ليرة إقراضات المصرف و٣٢٨ مليار ليرة إقراضات للمؤسسة العامة للحبوب و٧٥ مليار ليرة لمؤسسة إكثار البذار.

وعن قيم الودائع لدى المصرف وأنواعها بين المدير العام أن إجمالي ودائع المصرف تجاوزت ١١١ مليار ليرة منها ٩٥,٧ مليار ليرة ودائع تحت الطلب وهو ما يمثل نحو ٨٦,٢ بالمئة من إجمالي ودائع المصرف.

بينما توزعت بقية الودائع على ٢,٥ مليار ليرة ودائع تحت الطلب (قطاع مالي غير مصرفي) ونحو ٨٩٩ مليون ليرة ودائع لأجل و١٢,٢ مليار ليرة ودائع التوفير على حين بقيت الودائع والحسابات المجمدة عند ٦٢ مليون ليرة.

وعن دور المصرف الزراعي في تأمين مستلزمات الإنتاج بين أن المصرف مستمر في دعم النشاط الاقتصادي عبر تأمين الحاجة من الأسمدة وفق المتاح والممكن للمصرف بما يسهم في توفير المادة للفلاحين في المناطق الآمنة التي يمارس المصرف فيها نشاطه.

وفي هذا السياق أظهرت بيانات حصلت عليها «الوطن» أن إجمالي مبيعات المصرف في الشهر الماضي (تموز) بلغت ٥٠ ألف طن بقيمة ٢٥ مليار ليرة منها ٣ آلاف طن من أسمدة سوبر الفوسفات و٣ آلاف طن من أسمدة اليوريا و١٥,٨ ألف طن من أسمدة نترات الأمونيوم و٩٣٩ طناً من أسمدة السوبر فوسفات و٣١٣ طن أسمدة سلفات البوتاس.

واعتبر أن المصرف يعمل على منح القروض منذ عودة استئنافها حسب القرارات الخاصة بذلك وفق التعليمات التنفيذية لمنح القروض لدى فروع المصرف الزراعي مع التشدد في تطبيق ضوابط المنح والحفاظ على أموال المصرف وتوجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية وفق تعديلات جدول الاحتياجات الأخير الذي صدره المصرف الزراعي ويجري العمل به حالياً حيث أسهم تعديل جدول الاحتياجات بالتوافق أكثر مع احتياجات التمويل الفعلية للفلاحين والمستثمرين بما يسهم في الاستجابة لحالة التضخم الحاصلة وتمكين الفلاحين من الاستفادة من القرض وتأمين مستلزماتهم وفي المحصلة تمكينهم من الإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي وتحقيق احتياجات السوق المحلية.

وأن معظم القروض التي يمنحها المصرف الزراعي هي قروض إنتاجية وليس هناك قروض استهلاكية لدى الزراعي، وأن هناك توجيهات لدى الفروع بتبسيط إجراءات التمويل ومنح القروض للمشاريع الزراعية وأنه تتم دراسة أي طلب يقدم لفروع الزراعي ومنح القروض المطلوب من دون أي تأخير بهدف تأمين التمويل للمشاريع الزراعية ودعم الإنتاج الزراعي وخاصة المشروعات ذات الطابع الحيوي والمشروعات التي تعزز الإنتاج والنشاط الزراعي، وأن المصرف جاهز لتمويل أي مشروع زراعي بشرط تحقق الجدية من قبل المستثمر. وسيقوم المصرف بالتمويل بالتوافق مع مراحل الإنشاء والإنتاج للمشروع بشكل مدروس وميسر بما يضمن مصلحة المستثمر والمصرف على التوازي، وأن سلة الإقراضات لدى المصرف الزراعي تتطابق مع توجهات الحكومة وخاصة فيما يتعلق بدعم القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج.

حسن لـ«الوطن»: الناس ترغب بالتسوق مساءً وليس في أوقات الحر

المحافظ لرئيس غرفة تجارة دمشق: قرار إغلاق الفعاليات التجارية قيد التجربة لمدة أسبوع

رامز محفوظ

تقدم تجار دمشق إلى غرفة تجارة دمشق باعتراض على قرار إغلاق الفعاليات التجارية عند الثامنة مساءً مطالبين بلقاء محافظ دمشق وتعديل القرار المذكور.

وتضمن كتاب من تجار أسواق «الصالحية والحمراء والشعلان والشهداء والطلياني والجسر الأبيض والحميدية وأسواق الميدان في دمشق» اعتراضاً على قرار إغلاق الفعاليات التجارية عند الساعة الثامنة مساءً.

وجاء في كتاب التجار نود إعلامكم باعتراضنا على القرار الخاص بتحديد مواقيت إغلاق الفعاليات التجارية والصادر عن محافظة دمشق والمحدد بضرورة الإغلاق في الساعة الثامنة مساء، مما يسبب لنا الضرر الكبير نتيجة هذا القرار لأسباب مختلفة منها دخول الأسواق بفترة الاستعداد للعودة للمدارس والتي تستمر طوال شهر آب، إضافة إلى أجواء الحرارة المرتفعة صيفاً التي تجعل من الفترة المسائية للشراء أولوية لدى الزبائن.

وطالب التجار من خلال الكتاب بالاجتماع للأسواق وأيضاً إعادة دراسة هذا القرار لما له من تأثير سلبي على حركة البيع والشراء وعلى مصالح التجار وأصحاب المحلات.

وقد التقى رئيس غرفة تجارة دمشق مازن حسن بين في تصريح خاص لـ«الوطن» بعض التجار في دمشق اجتمعوا أمس الأول مع مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق وتقدموا بكتاب اعتراض على قرار إغلاق الفعاليات التجارية الساعة الثامنة مساء، مطالبين بتمديد مدة الفتح حتى الساعة الواحدة ليلاً أسوة بالمولات التجارية التي سمح لها بالفتح حتى الساعة الواحدة.

ولفت إلى أن بعض التجار معترضون على القرار والبعض الآخر غير معترض، مضيفاً وفق رأيه بأنه خلال أيام قليلة من الممكن أن يتأقلم التجار مع الوضع الجديد.

وأشار إلى أن اعتراض التجار على القرار بسبب المدة التي تم تحديدها للإغلاق من المحافظة والتي تعتبر مبكرة وفق وجهة نظر التجار حيث إن الناس ترغب بالتسوق مساء ولا تتسوق في أوقات الحر الشديد لذا يجب تمديد مدة الفتح.

وبين أن التجار المعترضين على القرار هم من تجار الألبسة وهؤلاء من أكثر المتضررين من القرار على حين أن تجار المواد الغذائية والمأكولات مسموح لهم بفتح محالهم حتى الساعة الواحدة ليلاً وليس هناك أي اعتراض على هذا القرار من قبلهم.

وأوضح أن هناك أسواقاً تغلق أبوابها في الأحوال الطبيعية الساعة الخامسة مساء مثل أسواق الحريقة والحميدية وهؤلاء اعترضوا على موضوع تحديد توقيت فتح محالهم التجارية لأن بعضهم يرغبون بفتح محالهم الساعة السادسة أو السابعة صباحاً لأن هناك أناساً من ريف دمشق يتسوقون بضائعهم من هذه الأسواق.

ولفت إلى أن رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد أبو الهدى اللحام اتصل منذ يومين مع محافظ دمشق ونقل وجهة نظر التجار بالقرار للمحافظ واعتراضهم عليه، وأكد المحافظ بدوره أن هذا القرار قيد التجربة حالياً وسنقوم بتجريبه مدة أسبوع وبناء على نتائج تنفيذه على الأرض يتم اتخاذ القرار المناسب، موضحاً أن هناك تجاوباً من المحافظ بهذا الخصوص.

وأكد حسن في ختام حديثه أنه مع تمديد مدة الفتح للمحال التجارية مثل محال الألبسة ساعة ونصف ساعة إضافية أو معاملتهم معاملة المولات التجارية بالنسبة لمدة الفتح.

تأخّر في وصول رسائل تعبئة البنزين ومحطات وقود تستغرب تأخر الرسائل!

الوطن

وصلت عدة شكاوى إلى «الوطن» تفيد بتأخر وصول رسائل تعبئة البنزين للسيارات الخاصة أحياناً لأكثر من أسبوع وقد تصل في بعض الأوقات لعشرة أيام أو أكثر.

وأكد مواطنون أن هذا التأخير يتكرر بين الفينة والأخرى ولا يتم الالتزام بالتوقيت المحدد لوصول رسائل تعبئة البنزين وفي حال حصل تأخير في التعبئة لأكثر من أسبوع لا يتم تخفيض المدة في التعبئة التالية، مطالبين بضرورة التقيد بالتوقيت المحدد لوصول الرسالة والذي تم تحديده من قبل شركة «محروقات» لمدة أسبوع.

ولفت آخرون إلى أن مخصصاتهم التي تم تحديدها من مادة البنزين تعتبر بطبيعة الحال قليلة وليست كافية وفوق ذلك يتم أحياناً تأخير مدة التعبئة، مطالبين بضرورة توضيح أسباب التأخير بوصول الرسالة من قبل المعنيين في شركة «محروقات».

بدورهم بيّن بعض أصحاب محطات الوقود أن مادة البنزين متوفرة وموجودة في محطة الوقود لكن لا نعلم ما أسباب التأخير في وصول الرسائل للمواطنين بالرغم من توفر المادة، مؤكدين أنه في حال وصول الرسالة للمواطن نقوم بتعبئة مخصصاته من البنزين فوراً باعتبار المادة موجودة في المحطة.

«الوطن» وفي إطار معرفة الأسباب الحقيقية لتأخر وصول رسائل التعبئة للمواطنين وعن وجود أي دراسة لزيادة المخصصات توصلت مع مديرين في شركة «محروقات» الذين اعتذروا عن الإدلاء بأي تصريح بهذا الخصوص وأكدوا بأنهم لا يدلون بأي تصريح إلا بعد الحصول على موافقة من المكتب الصحفي للوزارة.

«التجاري السوري» يحدّد الوثائق المطلوبة للحصول على قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الوطن

صرح مدير المخاطر في المصرف التجاري السوري علي حيقة لـ«الوطن» أنه بعد برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي أطلقه المصرف التجاري السوري أول من أمس حدد المصرف التجاري السوري الوثائق المطلوبة للاستفادة من برنامج دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعدل فائدة ٤ بالمئة عبر تخفيض الفائدة بمعدل ٢ بالمئة، في حين تدعم هيئة تنمية الإنتاج المحلي والصادرات وفق البرنامج الحكومي بـ٧ بالمئة أي إن المشروعات تتحمل فائدة بسيطة قدرها ٤ بالمئة على الرصيد المتناقص للقرض سنوياً.

وأضاف: يتم تقديم طلب قرض حسب النموذج المعتمد موقع من المتعامل أو من قبل المفوضين بالتوقيع ووثيقة التعريف بالإضافة إلى سجل تجاري أو صناعي أو شهادة حرفية أو تقابية أو قرار ترخيص من الجهات المختصة والرقم الضريبي للمتعامل وبيانات مالية لثلاث سنوات سابقة وبيانات مالية متوقعة لسنة مستقبلية في حال طلب قرض قصير الأجل ودراسة جدوى اقتصادية في حال طلب قرض متوسط أو طويل الأجل مع وثائق الضمانة العقارية، وأنه يمكن التقدم للحصول على القرض في فروع دمشق ٣ و٥ و٦ وفرع دار البعث وفي محافظة حمص في فرعي ١ و٣ وفي محافظة حماة في فرعي ١ و٢ وفرع مصياف وفي محافظة اللاذقية في فرعي ١ و٤ وفرع جبلة وفي محافظة حلب في فرعي ٢ و٦ وفروع طرطوس فرع ١ و٣ وصافيتا وبانياس والدريكيش وفي فرع السويداء.

وكان التجاري السوري أطلق أمس برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يتكون من عدة منتجات مصرفية بفوائد بسيطة مدعومة، حيث بدأ تقديم الطلبات إلى فروع المصرف اعتباراً من التاسع من آب الجاري.

٢٧٢٣ مخالفة اتجار بالمواد المدعومة «دقيق ومحروقات»

الوطن

أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس في بيان حصلت «الوطن» على نسخة منه أن دوريات مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات نظمت ٢٤٥٢١ ضبطاً تموينياً منذ بداية العام الحالي حتى نهاية الشهر الماضي خلال جولاتها على الأسواق والمخابز والتأكد من صلاحية المواد للاستهلاك وقمع ظاهرة الاتجار بالمواد المدعومة.

وحسب البيان الصادر عن الوزارة فقد توزعت المخالفات المنظمة منذ بداية العام الحالي حتى نهاية الشهر الماضي في المحافظات على ٧٦٢٠ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار و٤٦٦١ عدم تداول فواتير و٤٩٥ للاتجار بمواد مجهولة المصدر و١٨٨ الامتناع عن البيع و١١٤٥ البيع بسعر زائد و١٥٠٨ ضبوط بدل خدمات و٨٢٨ مخالفة في تجارة اللحوم البيضاء والحمراء و٨٣١ ضبط مخالفة المواصفات القياسية السورية و٥١٣ ضبط غش بالبضاعة و٢١٨٤ ضبطاً لكل أسرة و٢٧٢٣ ضبطاً للأفران و٤٣ للاتجار بمواد الإغاثة و٦٤٠ مخالفة مواد منتهية الصلاحية و٦٢٢ مخالفة متفرقة وبذلك يكون المجموع الكلي ٢٤٥٢١ ضبطاً في حين بلغ عدد ضبوط العينات المسحوبة ٣٩٦٦.

وأكد الوزارة في بيانها الصادر أن مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك تتابع حركة الأسواق بشكل دقيق عبر تشديد الرقابة على مدى توافر المواد والسلع بالجودة والسعر المناسبين، إضافة إلى استمرار آلية العمل بالدوريات النوعية والمتخصصة وخاصة المواد المدعومة «دقيق ومحروقات» لمنع الاتجار بها في السوق السوداء.

ديوب لـ«الوطن»: ٧٥٦١٠ أسر سورية استفادت من المشروع الوطني للزراعات الأسرية منذ انطلاقه

هناء غانم

بهدف دعم العملية الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية ودعم الزراعة والاقتصاد الوطني أكدت مديرة البرنامج الوطني للزراعات الأسرية في وزارة الزراعة د. رائدة ديوب لـ«الوطن» أن مشروع الزراعات الأسرية يعتبر من المشاريع المهمة التي قامت بها الحكومة لدعم الأسر الريفية والتي بموجبها تستطيع الأسرة أن تحقق اكتفاء ذاتياً ومصدر دخل دائماً تستطيع من خلاله تحسين مستوى المعيشة.

ديوب أكدت أن الوزارة تبنت مشروع الزراعات الأسرية منذ ٤ سنوات على أرض الواقع وقد استفادت منه ٧٥٦١٠ أسر وهو عبارة عن تقديم حزمة من ٨ أصناف من بذار الخضار الصيفية والشتوية وشبكة ري، مضيفة: اليوم توصلنا إلى نقطة مهمة حيث تم الربط بوحدات التصنيع من جهة وبأسواق منتجات المرأة الريفية، وأن العائد الاقتصادي كان مجدياً لكل أسرة ولفتت إلى أن معظم الأسر المستفيدة من البرنامج حققت أمنها الغذائي وانتقلت إلى مرحلة التصنيع وبيع الفائض من إيتجاها حيث بتت تسويق المنتجات عبر صالات بيع منتجات النساء الريفيات في المحافظات، وأكدت أن جميع المحافظات السورية استفادت من هذا البرنامج ويتم العمل على زيادة عدد الأسر المستفيدة.

وأوضحت أن مشروع التصنيع الغذائي المنزلي هو حلقة الوسط بين زراعة المنتج وبين تسويقه وقد تم تشكيل فريق عمل مركزي وفريق عمل في كل محافظة لتذليل كافة الصعوبات التي من شأنها إعاقة العمل، خاصة أن المشروع يهدف إلى تحقيق سلسلة كاملة من حلقات الدعم حيث تم دعم مشروع التصنيع الغذائي المنزلي الذي يتيح للنساء الريفيات الراغبات بتأسيس مشاريع منزلية مولدة للدخل في مجال التصنيع الغذائي الحصول على قروض ميسرة ومدعومة الفائدة ومن ثم تأتي مرحلة التسويق.

بدوره أكد مدير زراعة ريف دمشق المهندس عرفان زيادة أن ٨٨٠٠ أسرة ريفية استفادت من المنح المقدمة ضمن المشروع الوطني للزراعات الأسرية في محافظة ريف دمشق منذ انطلاقه، منوهاً إلى أنه تم تنفيذ المشروع على أربع مراحل أساسية وربعين نظاميين، حيث بدأت المرحلة الأولى في عام ٢٠١٨ تم خلالها توزيع ١٥٠٠ منحة، وفي الربع النظامي للمرحلة الأولى عام ٢٠١٨ تم توزيع ١٠٠٠ منحة، والمرحلة الثانية عام ٢٠١٩ تم توزيع ١٥٠٠ منحة، وفي الربع النظامي للمرحلة الثانية عام ٢٠١٩ تم توزيع ١٧٥٠ منحة، والمرحلة الثالثة عام ٢٠٢٠ تم توزيع ١٥٠٠ منحة، وفي المرحلة الرابعة عام ٢٠٢١ تم توزيع ١٥٥٠ منحة.

وأشار زيادة إلى أن كل منحة تتضمن شبكات ري بالتنقيط تروي مساحة ٣٠٠٠م٢ وسلة بذار خضار شتوية (فول – بازلاء – سبانخ) وصيفية (باذنجان – بندورة – خيار). لافتاً إلى أن إجمالي القرى التي وزعت فيها المنح المقدمة بلغ ٢٠٤ قرى، وبلغت المساحة المحولة للري الحديث من خلال هذه المنح نحو ٤٤١٠,٩ هكتاراً.

وأكد زيادة أهمية هذه المنح في تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء للأسر الريفية المستفيدة من دون الحاجة للخروج من المنزل، كما تساهم في تخفيف العبء المادي على الأسرة نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل كبير، والحصول على منتج نظيف من خلال العناية بالخضار وريها بمياه نظيفة ما يقلل من خطر التعرض للأمراض المختلفة، والتقليل من هدر المياه نتيجة استخدام شبكة التنقيط لأكثر من موسم، وتحقيق دخل إضافي وربح من خلال بيع الفائض من منتجات الحديقة أو تصنيعها، وتصنيع بعض المنتجات من المواد الأولية المتوفرة لاستخدامها في غير أوقاتها.

من الجدير ذكره أن وزارة الزراعة أكدت أن الدعم الحكومي لهذا المشروع بلغ أكثر من ٤٠ مليارات ليرة والمتابعة الحثيثة لهذا الملف انعكس رقمياً برصد مليارين ومئتين وخمسين مليون ليرة لمشروع الزراعات الأسرية، وملیار ليرة لمشروع التصنيع الغذائي المنزلي، وملیار ليرة لإنشاء صالات وأسواق بيع لمنتجات النساء الريفيات، إضافة إلى توفر الكوادر الفنية المتخصصة واللازمة لإدارة هذه المشاريع على المساحة السورية من خلال انتشار مهندسين ومهندسات الوزارة وبمختلف الاختصاصات من الري والتصنيع الغذائي والمحاصيل والخضار وغيرها..... الخ) مما ساعد على توفير كبير في النفقات وتقديم خدمة متخصصة.